

ضرب كردستان بالأسلحة الكيماوية عام 1987 كما ترويهِ الوثائق العراقية

جبار قادر

تلقي الوثائق الرسمية العراقية التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا على الأنترنت الأضواء على الهجمات الكيماوية التي تعرضت لها المواقع والقرى الكردية في النصف الأول من عام 1987 . وتظهر هذه الوثائق وبوضوح مشاركة دوائر ومؤسسات عسكرية واستخباراتية عديدة في التخطيط وتنفيذ تلك المجازر الدموية . كما توضح بجلاء تام مسؤولية الرئيس العراقي السابق صدام حسين شخصيا عنها . بقيت التفاصيل المتعلقة بهذه الهجمات واثارها المريعة مخفية عن العراقيين لسنين عديدة . اطلع العالم على جانب من هذه الماسي بعد ضرب حلبجة في 16 اذار من عام 1988 بالأسلحة الكيماوية . جاءت انتفاضة اذار 1991 لتلقي المزيد من الأضواء على جرائم النظام في كردستان ومن بينها ضرب العديد من المواقع بالأسلحة الكيماوية . توفرت لأول مرة الفرصة امام العديد من ضحايا وشهود تلك الحملات لرواية ما جرى لعوائلهم وقراهم عام 1987 .

ففي المقابل بقيت أخبار التخطيط والتحضير لتلك الهجمات والآليات البيروقراطية التي اعتمدها اجهزة القمع الحكومية لتنفيذها خافية على الناس بل والمهتمين بدراسة تفاصيلها حتى السقوط المدوي لنظام الجريمة المنظمة والمقابر الجماعية في التاسع من نيسان عام 2003 . لقد عملت مؤسسات القمع الحكومية كل ما في وسعها للحفاظ على سرية تلك الجرائم مع القضاء على كل أثر يمكن ان يفصح ممارساتها في كردستان ومناطق العراق الأخرى . سهل اعلان الحكومة لأكثر اراضي كردستان مناطق محرمة وقتل الشهود وكل من حاول النجاة من تلك المجازر امر الحفاظ على سريتها واخفاء معالمها . وبقيت الوثائق المتعلقة بتلك المجازر والتي تظهر الآليات البيروقراطية والمنهجية في التخطيط لتلك الحملات وطريقة تنفيذها (استثمار نتائجها) حسب وصف المؤسسات الحكومية المشاركة فيها ، بعيدة عن متناول الناس حتى سقوط النظام في بغداد .

من المؤسف ان الوثائق الرسمية الحكومية المتعلقة بجرائم النظام وسياساته القمعية العنصرية والطائفية جرى نهبها واتلاف جزء مهم منها، فيما سيطرت القوات الأمريكية والميليشيات الحزبية واللصوص على قسم كبير منها ، كما جرى تهريب اطنان منها الى دول الجوار ، وبذلك فقد العراقيين جزءا مهما من ذاكرتهم التاريخية . كما خسر الباحثين فرصة نادرة لدراسة تلك الوثائق بصورة علمية لرسم صورة واقعية عن المآسي والكوارث التي حقها النظام بالبلاد والعباد .

يبدو ان النخب السياسية والثقافية في بغداد لا تستطيع في ظل الفوضى والعمليات الإرهابية التي تنغص على الناس حياتهم ان تعير الموضوع اي اهتمام. الغريب ان القوى السياسية الكردية التي كان ابناء شعبها من بين ابرز ضحايا النظام لم تخطو حتى هذه اللحظة اية خطوة جادة على هذا الطريق رغم المطالبة الملحة من لدن الباحثين و المتخصصين .

الوثائق عبارة عن المراسلات التي جرت بين رئاسة الجمهورية والأستخبارات العسكرية العامة ورئاسة اركان الجيش وقيادتي الفيلق الأول والخامس خلال الفترة من العاشر من اذار 1987 وحتى السادس من نيسان من نفس العام والخاصة بتوجيه ضربات بالأسلحة الكيماوية على المواقع الكردية في مناطق تكية وبلكار التابعتين لناحية قره داغ وحوض باليسان على الطريق العام بين جوارقورنة - خليفان .

وتتضمن هذه الوثائق مفردات الخطاب البعثي المعروفة بحق معارضي النظام ، فهم وفق توصيفة ذلك الخطاب مخربون ، خونة وعملاء ايران . وتماشيا مع النهج البعثي في التعامل مع معارضيه وخلق المبررات للتعامل معهم بتلك الطريقة الوحشية تخلط الوثائق عن قصد بين قوات الأنصار الكردية وعناصر المعارضة العراقية في كردستان العراق وبين ما يسميهم بحرس خميني .

من الجدير بالذكر ان هذه المراسلات تخلو عموما من الإشارة الى اسماء المسؤولين بل تكتفي الوثائق بذكر مناصبهم ومسؤولياتهم حتى عندما يضعون تواقيعهم على الكتب الرسمية . سادت هذه الظاهرة الدوائر والمؤسسات العراقية مع اتساع مديات الدولة البوليسية وهيمنة صدام ومنظوماته السرية على البلاد واندلاع الحرب مع ايران. لم تعد الكتب الرسمية تشير الى اسماء المسؤولين بل كانت تكتفي بذكر مناصبهم ومسؤولياتهم الرسمية مع تواقيعهم .

صدام حسين يصدر الأوامر الصريحة بضرب الكرد بالأسلحة الكيماوية

تكشف الوثائق بصورة لا لبس فيها ان صدام حسين وليس غيره كان يأمر بتنفيذ الهجمات الكيماوية بحق المواقع والقرى الكردية من خلال كتب رسمية صادرة عن رئاسة الجمهورية تحمل شعارها وتوقيع سكرتيره الشخصي . كما توضح انه لم يكن لأحد ان يفكر او يخطط او ينفذ تلك الهجمات دون العودة الى رئاسة الجمهورية وعرض ادق التفاصيل عليها . وتروي الوثائق الآليات التي اعتمدها رئاسة الجمهورية في تنفيذ تلك الجرائم بحق الشعب الكردي وحركاته السياسية . فضلا عن انها تصور المديات المرعبة لهذه الهجمات والدوائر والمؤسسات العسكرية والأستخبارية المشاركة فيها . لندع الوثائق تتحدث عن نفسها .

ينص الكتاب السري للغاية وشخصي وعلى الفور الصادر من رئاسة الجمهورية ويحمل توقيع رئيس الجمهورية بالعدد 953 / 965 / ك بتاريخ 29 / 3 / 1987 والموجه الى مديرية الأستخبارات العسكرية العامة على الآتي :

(مديرية الأستخبارات العسكرية العامة . م / استخدام العتاد الخاص . كتابكم المرقم ش 3 / ق 2 / 6885 في 25 / 3 / 1987 . حصلت الموافقة على توجيه الضربة على ان يتم استثمار النتيجة ...

حيث ان القصد ليس ايداء المخربين فحسب . لاتخاذ ما يقتضي وبالتنسيق مع الفيلق المعني ، واعلامنا قبل المباشرة بالضربة . مع التقدير . توقيع سكرتير رئيس الجمهورية) . ويحمل الكتاب هوامش مكتوبة بخط اليد لاطلاع المدير العام على مضمون الكتاب الخاص باستخدام العتاد الخاص بانتظار اوامره لأحالة الكتاب الى المعاونة الأولى لاتخاذ ما يلزم . بينما يؤكد هامش الشعبة الثالثة على ضرورة اجراء التنسيق مع رئاسة اركان الجيش باعتبارها الدائرة المسؤولة ومراجعة كتاب بخط اليد بخصوص الموضوع وموافقة الرئاسة . وطالبت الشعبة الثالثة في هامشها ايضا بضرورة التنسيق مع اللجنة الخاصة للاتفاق على التفاصيل وتحديد الوقت واشعار الرئاسة قبل التنفيذ . وتحمل الهوامش توقيع الضباط المسؤولين من دون ذكر اسمائهم مع تدوين تواريخ هذه الهوامش . ويحمل الكتاب شعار الرئاسي الخاص برئاسة الجمهورية العراقية . (انظر الوثيقة رقم 1).

وفي كتاب اخر صادر من رئاسة الجمهورية ايضا ويحمل توقيع سكرتير رئيس الجمهورية الى رئاسة اركان الجيش ويحمل ايضا العدد 953 / 1016 / ك وتاريخ 2 / 4 / 1987 ، سري للغاية وشخصي وعلى الفور نقراً ما يلي (رئاسة اركان الجيش . م / استخدام العتاد الخاص . اشارة لكتاب مديرية الأستخبارات العسكرية العامة المرقم 7371 والمؤرخ في 31 / 3 / 1987 . لا تنفذ الضربة قبل اعلامنا بكيفية استثمار نتائجها . مع التقدير . توقيع سكرتير رئيس الجمهورية) . ارسلت نسخة من الكتاب الى مديرية الأستخبارات العسكرية العامة ، اشارة الى كتابها المشار اليه اعلاه وللعلم . وتقترح الهوامش الأيعاز الى الشعبة الثالثة إتخاذ ما يلزم ومتابعة الإجراءات (انظر الوثيقة رقم 2) .

تظهر هذه الوثائق بأن مقترح ضرب المواقع الكردية بالأسلحة الكيماوية قد جاء اصلا من مديرية الأستخبارات العسكرية العامة ، اذ يشير الكتاب السري للغاية والشخصي الصادر من رئاسة الجمهورية والذي يحمل توقيع سكرتير رئيس الجمهورية بعدد 7 / ج 2 / 808 / ك وتاريخ 12 / 3 / 1987 الى ما نصه : (مديرية الأستخبارات العسكرية العامة . م / معلومات . نشيركم لكتابكم ذي الرقم م 1 / ش 3 / ق 2 /

5809 والمؤرخ في 10 / 3 / 1987 . أمر السيد الرئيس القائد بأن تدرس مديريتكم مع الأختصاصيين توجيه ضربة مباغثة (لقواعد حرس خميني ضمن مقرات مخربي الفرع الأول لزمره البارزاني) بالعتاد الخاص وامكانية تنفيذها بأي من الوسائل التالية : (القوة الجوية ، طيران الجيش ، المدفعية) . لاتخاذ ما يقتضي . واعلامنا . مع التقدير . توقيع سكرتير رئيس الجمهورية) . ويحمل الكتاب هامش الى معاون الأول لمدير عام مديرية الأستخبارات العسكرية العامة يطلعه على الكتاب ويقترح المباشرة فوراً بدراسة توجيه صدام حسين من قبل الشعبة الثالثة . ولا يمانع التنسيق مع م/5 حول

نفس الموضوع للاستفادة من خبرتهم في هذا المجال . كما ويخبره بأنه اودع نسخة من الكتاب لأطلاع المدير العام (انظر الوثيقة رقم 3) .

ويعود سكرتير رئيس الجمهورية ليعلم مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بحصول الموافقة على مقترحاتها اذ يشير في كتاب سري للغاية وشخصي وعلى الفور صادر ايضا من رئاسة الجمهورية ويحمل توقيعه بعدد 7 / ج 2 / 877 / ك وبتاريخ 19 / 3 / 1987 (مديرية الاستخبارات العسكرية العامة . م / استخدام العتاد الخاص

نشيركم للفقرة (2-أ وب) من كتابكم المرقم م 1 / ش 3 / ق 2 / 6414 في 18 / 3 / 1987 .

حصلت الموافقة على المقترحين الواردين فيها . لاتخاذ ما يقتضي . مع التقدير . توقيع سكرتير

رئيس الجمهورية) ويشير الهامش المرفوع من معاون الأول لمدير الاستخبارات العسكرية الى رئيسه بان

الأمر يتعلق باستخدام العتاد الخاص ضد ما يسميها زمرة البارزاني وعملاء ايران . ويعلمه بان نسخة من الكتاب

سلمت باليد الى مدير طيران الجيش وان الأخير بين انه بالامكان استخدام الطائرات السمتية في تلك المناطق

ليلا . وحسب الهامش نفسه اضيفت تلك الفقرة الى الكتاب قبل ترويجه واودع الأصل عند معاون الأول لمدير

الاستخبارات العسكرية لاتخاذ ما يلزم بشأنه . ويؤكد هامش المدير العام بتاريخ 20 / 3 / 1987 على ضرورة

حضور اللجنة الخاصة لتنفيذ التوجيه الخاص باستخدام العتاد الخاص ضد ما سماها بمناطق عملاء ايران (انظر الوثيقة رقم 4) .

هناك نسخة ثانية من هذا الكتاب تحمل نفس العدد والتاريخ رفع بهامش الى معاون الأول لمدير الاستخبارات

العسكرية العام للأطلاع واتخاذ ما يقتضي . (انظر الوثيقة رقم 5)

تظهر هذه الوثائق بوضوح لا لبس فيه أن صدام حسين يتحمل المسؤولية الأولى عن الهجمات بالأسلحة

الكيميائية على القرى والمواقع الكردية في النصف الأول من عام 1987 . وتوضح الوثائق التي سننشرها تباعا

مسؤولية الدوائر والمؤسسات التي شاركت في التخطيط والتحضير لهذه الهجمات وتنفيذها . يبدو ان مصطلح

(العتاد الخاص) كان بمثابة شفرة او كود سري بين الدوائر والمؤسسات العسكرية والاستخبارية للدلالة على

الأسلحة الكيميائية . الغريب ان هذه المؤسسات عادت في مراسلات لاحقة لها وفضحت حقيقة هذا العتاد الخاص

عندما اشارت الى مكوناته الكيميائية وقومت تأثيرات تلك المكونات وتأثرها بالعوامل المناخية ، وهذا ما سنعود

اليه في الحلقات التالية .